

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على
تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر
والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة
وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الرابطة الأمريكية لعلم النفس، والرابطة الدولية لعلم النفس
التطبيقي، والمجلس الدولي لعلماء النفس، وجمعية علم النفس الصناعي
والتنظيمي، وجمعية الدراسات النفسية للقضايا الاجتماعية، والمجلس العالمي
للعلاج النفسي، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجرى تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

211212 201212 12-61146 (A)



البيان

هناك اعتراف واسع النطاق ومدعوم بالبحوث في مجالي علم النفس والعلوم الاجتماعية بأن التمكين ضروري لتحقيق التقدم والاستقرار في التنمية. ولكن هناك قدر أقل من التفهم والاعتراف داخل المجتمع الدولي بأن التمكين هو عملية نفسية واجتماعية متعددة الأبعاد تقتضي من الأفراد والجماعات أن يتحكموا بحياتهم ويحسنوا قدرتهم على مواجهة ما تنطوي عليه من أحداث. وتُقر الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ بأن القضاء على الفقر والعمل في وظائف لائقة هما أمران يكتسيان أهمية بالغة في تحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع للجميع. كما تُقر الوثيقة الختامية بالطابع التفاعلي لأهداف مؤتمر القمة، وهي أهداف متجذرة أساساً في عمليات التمكين النفسي والاجتماعي وفي غيرها من العمليات النفسية.

وتركز الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام، في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة لعام ١٩٩٥، على السياسات والمؤشرات الاقتصادية فقط. وبرغم إدراكنا لأهمية السياسات والتدابير الاقتصادية، فإن الغرض من هذا البيان هو الدعوة إلى ضرورة أن تقوم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بمعالجة العوامل النفسية والاجتماعية بوصفها أبعاداً هامة تكميلية ترتبط بالقضاء على الفقر والعمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي. وإننا نقدم التوصيات الواردة أدناه التي تتعلق بأهمية التمكين النفسي والاجتماعي، والصحة العقلية، والرفاه النفسي والاجتماعي في تحقيق المجتمعات المستدامة للجميع.

التمكين النفسي والاجتماعي

توفير إمكانية الحصول على العمل المنتج واللائق وعلى التعليم النظامي

تشير البحوث في علم النفس إلى أن الانخراط في العمل اللائق يعزز التمكين النفسي والاجتماعي من خلال تنمية احساس الفرد بتولي زمام الأمور وبالتفاؤل وبالثقة في قدرته على أن يتصدى للتحديات بفعالية. كما أن تمكين الناس ليصبحوا أفراداً منتجين وواسعي الخيلة في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية والمجتمع عموماً يؤدي إلى الحد من الفقر والتهميش.

لذلك، فإننا نحث الحكومات على إيجاد فرص عمل مجدية وزيادة وتعزيز فرص التدريب على مباشرة الأعمال الحرة والأنشطة المدرة للدخل، وتنمية المهارات الحياتية، والحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بوصفها مسارات هامة للحصول على

العمل اللائق والاندماج الاجتماعي والتخفيف من وطأة الفقر. وينبغي استخدام التقييمات النفسية المناسبة من الناحية الثقافية للمساعدة في إيجاد التوافق الأكثر فعالية بين مواطن القوة لدى الفرد وفرص العمل أو الفرص المهنية أو الوظيفية المتاحة.

تعزيز المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع

إن ظروف الفقر، بما في ذلك عدم المساواة الهيكلية وأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي التي تؤثر على الأفراد والجماعات والمجتمعات، تُعدُّ انتهاكات لحقوق الإنسان في البقاء والحماية والتنمية والمشاركة الاجتماعية. وتدلُّ البحوث في مجالي علم النفس والعلوم الاجتماعية على أن أوجه عدم المساواة الاجتماعية تمنع الناس من تطوير قدراتهم ومن المساهمة كأعضاء منتجين في المجتمع، وتُوجد القوالب النمطية والتمييز اللذان يعملان كعوائق تحول دون تحقيق التماسك الاجتماعي، ويمثلان مصدراً للصراع بين الجماعات وعدم الاستقرار الاجتماعي، ويؤديان بدورهما إلى إدامة الفقر.

لذلك، نحث الحكومات وجميع أصحاب المصلحة على القيام بما يلي:

- وضع حقوق الإنسان في صلب أطرها للتنمية الوطنية، ومراجعة واستبدال القوانين والسياسات والبرامج والممارسات، على جميع المستويات، التي تُميز ضد الأفراد على أساس نوع الجنس أو السن أو العنصر أو الأصل العرقي أو اللون أو الدين أو الجنسية أو الميل الجنسي أو الإعاقة أو الإقامة في المناطق الريفية أو الحضرية أو الضواحي وغيرها من فئات الهوية الاجتماعية؛
- توفير التعلُّم المستمر في مجال حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع، ولا سيما للأفراد والجماعات الذين يعيشون في فقر، من أجل تعزيز حيويتهم وقدرتهم على التكيف ودورهم الناشط في تخفيف حدة ظروف الفقر؛
- تقليل العبء البدني والعقلي الذي تتعرض له النساء والفتيات الريفيات عند قيامهن بالعمل المأجور وغير المأجور عن طريق توفير إمكانية حصولهن على الخدمات والأدوات والتكنولوجيا، ودعم اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بحقوق العمال المتزليين.

تشجيع المشاركة في شبكات صنع القرار وبناء القدرات

لقد أثبتت البحوث في مجال علم النفس قيمة إشراك الأفراد والجماعات، سواء كانوا مهمشين أو يعيشون في فقر، كشركاء نشطين في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وبرامج التشغيل على جميع مستويات صنع القرار. ويمكن أن يتحقق التماسك داخل مجموعة ما بأن

يلتقي أفراد مجموعة متنوعة لغرض مشترك وعلى قدم المساواة وأن يعملوا بطريقة مترابطة لتحقيق هدف مشترك أكبر.

لذا، نحث الحكومات وجميع أصحاب المصلحة لتشجيع وتوفير الفرص اللازمة لتوسيع وتعزيز الشبكات المجتمعية التعاونية المعنية ببناء القدرات، والتي يمكن من خلالها تبادل المعلومات حول فرص مباشرة الأعمال الحرة والفرص الاجتماعية.

العناية بالصحة العقلية والحماية الاجتماعية

تؤكد المصنفات في مجالات علم النفس والعلوم الاجتماعية وعلم الصحة العقلية بشكل متزايد بأن سوء الصحة العقلية هو من مسببات الفقر ومن نتائجه أيضاً، وهو غالباً ما يشمل ظروف العزلة والافتقار إلى فرص التعليم والفرص والموارد الاقتصادية، وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية والعناية بالصحة العقلية والخدمات الاجتماعية الأخرى، ولا سيما في المناطق الريفية. وتتفاعل هذه الضغوطات المتعددة لتتسبب في القلق والاكتئاب اللذين يؤثران سلباً على قدرة الأفراد على التغلب على المصاعب، مما يؤدي إلى استمرار الفقر. علاوة على ذلك، فقد ينتج الفقر عن الهجرة البيئية الناجمة عن تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، هي أمور ترتبط بقضايا الصحة العقلية للسكان المتضررين مثل الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة والاكتئاب وإساءة معاملة الأطفال، وغيرها من أشكال العنف بين الأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للفقر آثار مشتركة بين الأجيال داخل الأسر والمجتمعات المحلية.

لذا فإننا:

- نحث الحكومات والمجتمع الدولي على تنفيذ مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية العقلية ضمن الرعاية الصحية الأولية بغية تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الفئات الضعيفة، واتباع نهج شامل قائم على الحقوق ويستمر على مدى العمر، يشمل التأمين الصحي لجميع الفئات العمرية، وخاصة من هم في أمس الحاجة إليه؛
- نوصي بتوفير مراكز خدمة متعددة التخصصات وعربات متنقلة يسهل الوصول إليها، خاصة في المناطق الريفية، بغرض تقديم الخدمات في مركز جامع، بما في ذلك العناية بالصحة العقلية، ومحو الأمية، وتوفير التعليم المستمر والتدريب على مباشرة الأعمال الحرة.

- نوصي بتوفير علماء نفس مدربين، ومستشارين في مجال الصحة العقلية، وأخصائيين اجتماعيين ضليعين في منهجيات وتقنيات خاصة بثقافة محددة بغية تدريب المدربين الأقران في المجتمعات المحلية والعمل معهم، خاصة في المناطق الريفية، وذلك للتعرف على مشاكل الصحة العقلية وتوفير الخدمات والإحالات بطريقة مستنيرة وغير تمييزية؛
- نحث على إيلاء عناية خاصة لضمان تنفيذ جميع الخدمات والتدخلات وفقاً للمبادئ الأخلاقية مع احترام كرامة وحقوق الإنسان لجميع الأفراد؛
- دعم الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية من أجل توفير الرعاية المتسمة بالجودة على النحو المبين في الحملة التي أطلقتها بشأن مجموعة الأدوات المتعلقة بتحسين نوعية الرعاية وأوضاع حقوق الإنسان.

الرفاه النفسي والاجتماعي

لقد تم إبراز أهمية الرفاه في تقارير الأمين العام عن القضاء على الفقر؛ وجرى تناول مقاييس الرفاه في إحدى الإصدارات السابقة من تقرير التنمية البشرية؛ ويُشار إلى الصحة العقلية على الموقع الشبكي لمنظمة الصحة العالمية على أنها حالة من الرفاه يحقق كل فرد فيها إمكاناته الذاتية ويكون قادراً على مجابهة الضغوط العادية للحياة والعمل بشكل منتج ومثمر والمساهمة في مجتمعه؛ وقد نُوقِش هذا المفهوم في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع "الرفاه والسعادة: تحديد نموذج اقتصادي جديد"، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، كما ناقشه فريق برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ويدعم الصلة بين الرفاه والوضع الوظيفي تقرير السعادة العالمي، والبحوث في مجال العلوم النفسية والعلوم ذات الصلة، والدراسات المنشورة في المجالات المهنية، بما في ذلك دراسة بشأن الصحة والرفاه، وفي الكتاب المعنون الجوانب النفسية في العمل الإنساني.

لذا، فإننا نحث الحكومات وأصحاب المصلحة على أن يدرجوا مفهوم "الرفاه النفسي والاجتماعي" و/أو "الرفاه العقلي" في جميع الإجراءات والسياسات والبرامج التي بدأ العمل بها للقضاء على الفقر والتهوؤ بالتكامل الاجتماعي أو الاندماج الاجتماعي، والتي ستتناولها الوثائق الختامية لدورة لجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٣.

احتياجات الفئات الأكثر ضعفا

تبين البحوث أيضا أن الفئات المهمشة والمحرومة، بمن فيهم النساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات العرقية/الإثنية والدينية، والمهاجرون واللاجئون، وسكان المناطق الريفية، مُعرّضة بدرجة عالية لخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وللمشاكل النفسية والاجتماعية ومشاكل الصحة العقلية المتصلة بذلك.

لذا، فإننا نوصي بإيلاء عناية خاصة للفئات المحرومة والمهمشة في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وبأن يتم فحص البرامج والسياسات فيما يتعلق بمعالجة التفاوتات الجنسانية وغيرها من التفاوتات.

تقييم البرامج

ينبغي تقييم الاستراتيجيات والبرامج التي تنفذ من أجل القضاء على الفقر والبطالة وتعزيز التكامل الاجتماعي من أجل ضمان فعاليتها وتحديد إلى أي مدى حققت السياسات التي قُصد بها معالجتها النتائج المرجوة.

لذلك، فإننا نوصي بإجراء قياس وتقييم لمبادرات وبرامج القضاء على الفقر والتكامل أو الإدماج الاجتماعي وبضرورة وضع وتحليل هذه التدابير بالتشاور مع خبراء في علم النفس والعلوم الاجتماعية، أو غيرهم من الخبراء في مجال قياس البرامج وتقييمها، وبمساعدهم.